نجح الحوثيون في تحقيق تقدّم ميداني في معاركهم على جبهة مأرب، مقتربين من المدينة التي تحمل اسم المحافظة، في معارك شهدت سقوط عشرات الضحايا من الجماعة ومن قوات الحكومة اليمنية، وذلك في وقت لا يزال فيه المسار السياسي لحل الصراع معطلاً بلا أي مؤشرات على تقدّمه

تقدّم حوثي في الوقت الضائع

«أنصار الله» يقتربون من مدينة مأرب: عشرات القتلى والجرحى

تحتدم المعارك غربي مأرب (بيك الوزازي/فرانس برس)

للحديث تتمة...

أين اختفى معارضو التوافق؟
وليد التليلي

يستمر الحال على ما هو عليه في تونس، ثلاثة رؤساء لا يلتقون ولا يجتمعون، رئيس الجمهورية قيس سعيّد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي ورئيس الحكومة هشام المشيشي، يتبادلون الرسائل عن بُعد، وبعد التلميحات وصلنا إلى مرحلة التهديدات المتبادلة، وكلما تقدّم أحدهم بخطوة أو حرّك بيدقاً على رقعة الشطرنج، رد عليه الآخر بخطوة مماثلة، في انتظار اللحظة الحاسمة «كش ملك». الغريب أن ذلك يحصل في تونس، التي أحرزت جائزة نوبل للسلام نتيجة قدرتها على الحوار وفضّ الخلافات سلمياً، وشكّلت مثالاً وقدوة يمكن الاستئناس بتجربتها، والغريب أن الرؤساء الثلاثة يتبارزون في تهنئة الليبيين على توصلهم إلى اعتماد الحوار وسيلة لفضّ النزاعات، وتزخر بيانات الخارجية التونسية بدعوات الحوار في أي منطقة ساخنة من العالم. بات هؤلاء يلقون دروساً على الآخرين فيما يبتهم خبراء من الداخل.

يتساءل التونسيون اليوم وهم يرصدون هذا العناد الصبياني بين الرؤساء الثلاثة: كم يلزم من ضحايا حتى يجتمعوا؟ فالوضع الصحي في تونس خطير للغاية، وتجاوزت البلاد عشرة آلاف وفاة بكورونا، فيما وزير الصحة فوزي المهدي يقول إن تونس ستخسر الّذين بعدهم خلال هذه الفترة. الحرب على كورونا تحتاج حكومة حرب واقتصاد حرب ولحمة وطنية وتأجيلاً لكل المعارك والخلافات، ولكن يبدو ألا أحد يعبأ بمعاناة الناس وآلامهم. الخطير اليوم أن المعركة تحوّلت إلى وزارة الداخلية والقوات الحاملة للسلاح، وهذا سيفرّقها ويقسمها في وقت تخوض فيه حرباً لا تتوقف ضد الإرهاب وتحتاج فيه لكل قوتها مجتمعة ولظهير يسندها معنوياً وسياسياً وليس لخلافات تنذر بتشتيتها وإقحامها في قضايا لا تعنيها بل ويمكن أن تُحدث في المؤسسة الأمنية شرخاً يصعب إصلاحه في المستقبل.

أمام تداعيات تعطّل الحوار وتهديده الخطير لمستقبل التجربة الديمقراطية، لا بد من سؤال أولئك الذين انتفضوا لمعارضة التوافق بين الغنوشي والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي منذ سنوات، أولئك الذين صدوا آذان التونسيين بخطابات لهدم تلك العلاقة التي حافظت على قدر مهم من الهدوء السياسي في البلاد، أين اختفوا اليوم، وهل اقتنعوا أخيراً بأن الدستور الذي وضعوه لا يسمح بحياة سياسية بحجما الأدنى إلا بالتوافق بين الرئاسات الثلاث شرطاً أساسياً لا غنى عنه؟

عدن ـ **العربي الجديد**

في ظل جمود المسار التفاوضي لدفع المسار السياسي لحل الصراع اليمني، على الرغم من استمرار حراك المبعوث الأممي مارتن غريفيث والذي يبحث هذا الملف في القاهرة، فإن الحوثيين يستغلون هذا الوقت الضائع للتقدّم على الأرض، خصوصاً على جبهة مأرب الاستراتيجية، حيث نجحت الجماعة في تحقيق اختراق ميداني جديد صوب معاقل القوات الحكومية في مدينة مأرب بالسيطرة على عدد من المواقع، وذلك بعد معارك أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا. ويأتي التصعيد الحوثي أيضاً، بعد اعتراف إيراني بأن ما يمتلكه الحوثيون من أسلحة ناتج عن مساعدات قدّمتها طهران لحلفائها في اليمن، في ما بدت رسالة إيرانية للمساومة مع الدول الغربية في المفاوضات النووية.

وأسفرت المعارك بين القوات الحكومية والحوثيين في مأرب عن 65 قتيلاً على الأقل يومي أمس الأحد وقبله السبت، بحسب وكالة «فرانس برس»، التي نقلت عن مصادر أن الحوثيين باتوا حالياً على بعد قرابة 20 كيلومتراً من مدينة مأرب مركز المحافظة التي تحمل الاسم نفسه، على الرغم من الدعم الجوي من التحالف بقيادة السعودية الذي يساعد عسكرياً القوات الحكومية. وأفادت المصادر عن مقتل 65 شخصاً على الأقل يومي السبت والأحد بينهم 26 عنصراً من القوات اليمنية ومنهم أربعة ضباط. وقالت المصادر إن «الحوثيين استكملوا السيطرة تماماً على جبهة الكسارة» في شمال غرب المحافظة ويقتربون من مركزها. كما اعترفت مصادر عسكرية حكومية، لـ«العربي الجديد» بسقوط مناطق واسعة من الطلعة الحمراء في مديرية صرواح غربي مأرب وعدد من مواقع وادي المشجح، في أيدي المقاتلين الحوثيين، وذلك عقب هجوم واسع ومعارك محتدمة منذ مساء السبت. وأشارت المصادر إلى أن القوات الحكومية دفعت بتعزيزات واسعة في محاولة لاستعادة المواقع التي تم خسارتها، وسط غطاء جوي مكثف من مقاتلات التحالف بقيادة السعودية. وأكدت المصادر أن الطيران الحربي، شنّ في الساعات الأولى من فجر أمس الأحد، سلسلة غارات استهدفت ناقلات جند حوثية في منطقة المشجح ومحيط الطلعة الحمراء، كانت قادمة من مفرق محافظة الجوف.

وفيما لا يُعرف على وجه الدقة حجم الخسائر في صفوف الحوثيين والقوات الحكومية، أعلن وكيل وزارة الإعلام في الحكومة الشرعية محمد قيزان، مقتل اللواء الركن عبدالله الحاضري، مدير دائرة القضاء العسكري، وذلك في جبهة المشجح، غربي مأرب. ويشير مقتل الحاضري، وهو محام عام أول النيابات العسكرية الحكومية، إلى أن قيادات الشرعية في مأرب بدأت تشعر بخطورة الموقف، وتقدمت إلى الصفوف الأولى لدحر الهجمات الحوثية.

ووفقاً لمصادر عسكرية، فإن سيطرة الحوثيين على الطلعة الحمراء بشكل نهائي، سيجعل موقفهم العسكري أفضل، وسيكون بمقدورهم السيطرة النارية على مناطق وتلال هامة، بما في ذلك إمدادات القوات الحكومية الآتية من مأرب، والطريق الرابط بين مأرب ومحافظتي الجوف وصنعاء. لكن مصدراً عسكرياً في الجيش الموالي للشرعية قلل من أهمية المواقع التي تسلل إليها الحوثيون، وقال لـ«العربي الجديد» إن هناك «هجمات واسعة جداً لا تشبه سابقاتها في جبهة المشجح، لكنها لم تتقدم بشكل كبير كما تسوّق لذلك إعلامياً».

وتستشكل خسارة مأرب، إن حصلت، ضربة قوية للحكومة وحليفتها السعودية، وتعزّز موقف الحوثيين المتحالفين مع إيران في أي مفاوضات مستقبلية، وقد تدفعهم إلى محاولة التقدم جنوباً. وفي مارس/آذار الماضي، رفض الحوثيون دعوة السعودية لوقف إطلاق النار على مستوى البلاد.

> أعلن الحوثيون استهداف قاعدة سعودية بطائرة مسيّرة
>
> غريفيث يبحث مع شكري دعم جهود التوصل لحل سياسي

وبالتزامن مع اشتداد الهجوم الحوثي على مدينة مأرب، أطلق مسؤولون ونشطاء موالون للحكومة الشرعية، دعوات استغاثة إلى قيادة وزارة الدفاع والتحالف الذي تقوده السعودية لإنقاذ الموقف قبل فوات الأوان وبما يغير المعادلة من الدفاع إلى الهجوم. وفي حملة إلكترونية واسعة على «تويتر» تحت وسم «مأرب تواجه مشروع إيران»، وشارك فيها وزراء وعشرات الصحافيين، دعا سفير اليمن لدى اليونسكو، محمد جميح، قيادة الجيش والحكومة المعترف بها، إلى التحرك العاجل. وقال جميح على «تويتر»، إن «ما يجري حرب هي الأشرس، ومن دون مأرب لن تكون هناك شرعية، وسيذهب هدف استعادتها سدى».

ومدير مكتب الإعلام بمحافظة الجوف، يحيى قمع، دعا هو الآخر التحالف إلى دعم معركة مأرب، باستهداف منظومة الاتصالات الحوثية والتشويش عليها، لافتاً إلى أن ذلك من شأنه «تشتيت قوات العدو وتمزيق الحشود التي يزج بها إلى المحافظة». وشارك وزير الإعلام في الحكومة اليمنية، معمر الإرياني، في الحملة، وقال إن قوات الجيش في مختلف جبهات مأرب «لا يخوضون معركة استعادة الدولة والحفاظ على المكتسبات الوطنية وفي مقدمتها الثورة والجمهورية والدفاع عن الهوية الوطنية فحسب، بل معركة كل العرب في التصدي للغزو الفارسي وأدواته من مليشيات الإرهاب الحوثية».

وكانت جماعة الحوثيين قد لجأت إلى انتهاج أسلوب الحرب النفسية، إذ اشترطت لوقف هجومها العسكري على مأرب، بتسليم المدينة لها سلمياً. وقال نائب وزير الخارجية في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، حسين العزي، في تغريدة على «تويتر»، إنه في حال قرر خصومهم «تسليم المدينة سلماً بسلام، فإن ذلك سيكون قراراً شجاعاً وحكيماً ومحل تقدير حتى يتم تدشين مرحلة إيجابية تجنّب الجميع المزيد من الدمار وسفك الدم، ونعمل فيها معاً من أجل السلام وإنهاء الحرب والاحتلال».

وانضم المتحدث الرسمي للحوثيين محمد عبدالسلام، إلى قائمة القيادات المطالبة بتسليم مأرب، ودعا عبر «تويتر» خصومهم في الحكومة الشرعية إلى «إنقاذ أنفسهم من التبعية العمياء للأجنبي والعودة إلى الشعب قبل فوات الفرصة».

في هذا الوقت، أعلنت جماعة الحوثي أنها استهدفت بطائرة مسيّرة قاعدة الملك خالد الجوية في منطقة خميس مشيط جنوب غربي السعودية. وقال المتحدث باسم الجماعة يحيى سريع، فجر أمس الـ«يهوم تم بطائرة مسيّرة نوع قاصف 2k وكانت الإصابة دقيقة». وتابع: «يأتي هذا الاستهداف في إطار الرد المشروع على تصعيد العدوان والحصار المتواصل على بلدنا».

وفي ظل التصعيد الحوثي، كان المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، يلتقي وزير الخارجية المصري سامح شكري، أمس، ويبحث معه سبل دعم جهود التوصل لحل سياسي شامل ومُستدام للأزمة اليمنية، وفق بيان مقتضب للخارجية المصرية.

محاكمة عادل عبد المهدي في فرنسا رهن ردّ القضاء

تسلم القضاء الفرنسي بداية الشهر الحالي، الدعوى التي رفعتها أسر عراقية ضد رئيس الحكومة السابق عادل عبد المهدي، والتي تتهمه بالتورط في جرائم ضد المتظاهرين العراقيين

يتّهم عبد المهدي بإفساح المجال أمام المليشيات لاستهداف المتظفين (Getty)

بغداد ـ **زيد سالم**

ينتظر ناشطون وحقوقيون عراقيون مقيمون في باريس، ردّ القضاء الفرنسي على الدعوى التي تقدّم بها متضررون من العنف الذي مورس ضدّ المتظاهرين العراقيين منذ العام 2019، في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي تفجرت في الأول من أكتوبر/تشرين الأول من ذلك العام، والذي راح ضحيته نحو 800 متظاهر، وأدى إلى إصابة أكثر من 27 ألف محتج. ورفعت الدعوى ضد رئيس الحكومة السابق عادل عبد المهدي، المتهم بإفساح المجال أمام المليشيات والفصائل العراقية المسلحة الموالية لإيران، باستخدام الرصاص الحيّ ضد المنتفضين المطالبين بتعديلات قانونية وإنهاء الفساد الإداري والمحاسبة المقصّرين ومختلسي المالي العام. وبحسب مصادر حقوقية وسياسية عراقية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن «القضاء الفرنسي تسلّم الدعوى المقدمة ضد عبد المهدي في السادس من إبريل/نيسان الحالي، ويُنتظر ردّه خلال الأسابيع القليلة المقبلة بقبول الدعوى أو رفضها، إذ تتضمّن الشكوى المرفوعة اتهام عبد المهدي بالتورط في جرائم ضد الإنسانية». وتستند آلية رفع الدعوى القضائية في فرنسا ضد عبد المهدي، إلى اعتبار أنه مقيم في فرنسا منذ العام 1969، وحصل هناك على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من المعهد الدولي للإدارة العامة في باريس، وكذلك الماجستير من جامعة بوانتييه الفرنسية. وأثناء إقامته في فرنسا، عمل عبد المهدي في العديد من المراكز البحثية، وتقلّد منصب رئيس المعهد الفرنسي للدراسات الإسلامية، كما تراس تحرير مجلات عدة صادرة باللغتين العربية والفرنسية. ويقيم في فرنسا لغاية الآن أفرادٌ من أسرة رئيس الحكومة العراقية السابق، في منزل خاص بالعائلة، من دون التأكد حتى الآن بشكل رسمي، ما إذا كان عبد المهدي يملك فعلاً الجنسية الفرنسية أم أنه مُنِح كمقيم رسمي.

وتؤكد مصادر حقوقية عراقية في باريس، لـ«العربي الجديد»، أن هناك إمكانية كبيرة لقبول القضاء الفرنسي الدعوى، على غرار محاكمات فرنسية سابقة في جرائم وحوادث مماثلة، وذلك سواء أكان السابق عادل عبد المهدي، المتهم بإفساح المجال أمام المليشيات والفصائل العراقية المسلحة الموالية لإيران، باستخدام أشخاص متورطين بجرائم ضد الإنسانية خارج الأراضي الفرنسية. وفي حال قبول القضاء الدعوى المقدمة، فإنها ستكون أول محاكمة لمسؤول عراقي بعد العام 2003 (تاريخ الغزو الأميركي للعراق) بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من قبل قضاء غربي. وفي هذا السياق، يوضح الناشط العراقي المقيم في باريس، هلال العبيدي، أن الدعوى ضد عبد المهدي لم يرفعها متظاهرون أو ناشطون داخل العراق، إنما رُفعت من قبل خمس أسر متضررة بطريقة مباشرة من العنف الذي مورس ضد التظاهرات، وقد سقط لهذه الأسر قتلى، لافتاً أيضاً إلى أن لدى هذه الأسر من تعرض لإصابة خطرة، وهناك أسرة فقدت أحد أبنائها نتيجة إخفاء قسري، وهي اجتمعت واوكلت محامين فرنسيين من أجل هذه القضية، هما فرنسوا زيمراي وجيسيكا فينال، اللذان يُعتبران من المحامين المعروفين الذين يتعاملون مع القضايا الدولية من هذا النوع. ويشرح العبيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «جيسيكا فينال قدّمت دعوى إلى القضاء الفرنسي من 80 صفحة، تضمّنت إدانة كاملة لعبد المهدي بسبب عدم حماية المتظاهرين أو قيامه بأي إجراءات لمنع قتل الناشطين»، مشيراً إلى أن «الدعوى تضمّنت أيضاً شهوداً على العنف الذي جرى في المحافظات العراقية بحق المتظاهرين، إضافة إلى تقارير أممية وتسريبات ومحادثات جرت بين قادة أمنيين أفادت بتعنيف المتظاهرين بدعم من الحكومة العراقية برئاسة عبد المهدي، وأن نشطاء عراقيين في فرنسا ساعدوا الفريق القانوني المكلف بالقضية ببعض المعلومات الحقيقية التي تخدم الملف». ويلفت الناشط العراقي، إلى أن «القضاء الفرنسي تسلّم الدعوى، وهو حالياً يقوم بدراسة الملف، حيث من المفترض أن يأتي الردّ خلال الأسابيع المقبلة».

وكان موقع «فرانس 24» الإخباري باللغة العربية، قد أكد في وقت سابق تقديم خمس عائلات عراقية شكوى ضد عبد المهدي، إلى النيابة العامة المختصة بمكافحة الجرائم ضد الإنسانية في محكمة باريس، تتهمه فيها بـ«جرائم ضد الإنسانية وتعذيب وإخفاء قسري» خلال تظاهرات أكتوبر 2019. ونقل الموقع عن بيان للمحامية فينال، قولها إن الشكوى تستند أيضاً إلى أن رئيس الحكومة العراقية السابق أقام بشكل متقطع في فرنسا خلال 30 عاماً، وفق الجهة المدعية، وأن أسر الضحايا المشتكية تعوّل على المحاكم الفرنسية، بدءاً بالاعتراف بصفتهم ضحايا، وقد تعرض أحدهم لإصابة حرجة، فيما أخفي الثاني قسراً، بينما قضى الثلاثة الباقون قتلاً. وتحدثت فينال أيضاً عن «خطف متظاهرين، وتوقيفات من دون مذكرات قضائية، وأعمال تعذيب والعديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وثّقتها بعثة الأمم المتحدة في العراق». وتضمنت الشكوى اتهاماً مباشراً بضلوع «السلطات العراقية، وخصوصاً رئيس الوزراء عبد المهدي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، في القمع»، إذ إنه «لم يتخذ التدابير التي يخوله منصبه اتخاذها لمنع هذه الجرائم، وتعمد الدفع باتجاه إرساء مناخ إفلات من العقاب ما شجّع على تكرارها»، وهو «لم يستعمل سلطته التأديبية». ورفض مسؤولون في مكتب عبد المهدي في بغداد التعليق على القضية، كما أن الأخير قلّل ظهوره كثيراً عبر وسائل الإعلام، وسجّل آخر ظهور عام له في حفل استقبال البابا فرنسيس مطلع شهر مارس/آذار الماضي في القصر الرئاسي العراقي في بغداد، إلى جانب سياسيين ومسؤولين سابقين.

وتعليقاً على القضية، يرى الخبير القانوني العراقي علي التميمي، أن «الأساس القانوني لهذه الدعوى أو الشكوى، موجود في القانونين العراقي والفرنسي، إذ يُعاقب الطرفان كلّ من يشترك بالجريمة، وتنصّ قوانين البلدين على معاقبة الآمر، حتى ولو لم يكن الآمر، وذلك بتحميل المسؤولية للمتهم بالنسبة لمنصبه وصلاحياته». ويوضح التميمي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الناشطين الذين توجهوا بتوكيل محامين لرفع دعوى قضائية ضد عبد المهدي، يستندون إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور العراقي أيضاً، الذي ينص على حق التظاهر والتعبير، ولكن بما أن عبد المهدي يحمل الجنسية الفرنسية، وأن فرنسا هي جزء من اتفاقية روما والمحكمة الجنائية الدولية، فمعناه أنه خالف قوانين دولية، وليست فقط عراقية».

وحول مسار القضية، يشرح التميمي القانون، أن «السيناريو القضائي لها، يتجه نحو طريقين، فإما أن يصدر حكم على عبد المهدي في فرنسا، قد تصل عقوبته إلى السجن مدى الحياة، لعدم وجود عقوبة الإعدام، أو أن يحوّل إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي قد تحكم عليه بذات الحكم، لافتاً إلى أن «هذه التهم لا تسقط بالتقادم، كونها مرتبطة بقوانين دولية، وليست عبارة عن مشاكل داخلية».

اطراف خارجية؟

يرى النائب العراقي عن تحالف «الفتح» كريم عليوي، أن «في ملف القمع الذي استهدف المتظاهرين، لا علاقة لعادل عبد المهدي بكل ما جرى، بل أن اطرافاً خارجية دعمت بعض الخارجين على القانون لتنفيذ عمليات قتل واختطاف، وتحميل المسؤولية في ذلك لفصائل المقاومة (في إشارة الى الحشد الشعبي) والأجهزة الامنية». ويضيف لـ«العربي الجديد»، أن «أطرافاً خارجية «قتحمت المدن العراقية الآمنة وتمكنت من قتل العراقيين المتظاهرين».

توعّد برد حازم على الهجمات إيران تتبرأ من سفينة بانياس

تتواصل الحرب الأمنية بين إيران وإسرائيل، بعد الإعلان عن استهداف ناقلة نفط إيرانية في البحر السوري، رغم نفي طهران أن تكون مالكة السفينة

توعّد رئيس الهيئة العامة للقوات المسلحة الإيرانية الجنرال محمد باقري، أمس الأحد، «برد حازم» على هجمات إسرائيل ضد إيران في سورية في حال استمرارها، ملمّحاً إلى ضلوع طهران في إطلاق صاروخ من سورية تجاه جنوب فلسطين المحتلة فجر يوم الخميس الماضي. وقال باقري على هامش حفل تأبين لنائب قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، محمد حجازي، لوسائل الإعلام في معرض الرد على سؤال بشأن سقوط صاروخ بالقرب من مفاعل ديمونا النووي، إن «الإجراءات خلال الأيام الأخيرة، وأخرى مستقبلاً، والتي ستعرض مصالحهم للخطر ستعيدهم للرشد». وأضاف «لا نعلن عن الجهة المنفذة لهذه الحوادث ولا نعلم من هو، لكن ردود جبهة المقاومة ستكون حازمة»، مشيراً إلى أن رد إيران في حال استمرار تصرفات إسرائيل ضدها «سيكون على نحو لن يهدأ بعده الكيان الصهيوني».

ونقلت عنه وكالة «تسنيم» الإيرانية قوله إن «الصهاينة يتصورون أنه يمكنهم استهداف سورية بشكل مستمر وارتكاب أعمال في مناطق مختلف وفي البحار من دون تلقّي الرد». وجاء حديث باقري، بعد إعلان وزارة النفط التابعة للنظام السوري، أول من أمس السبت، أن فرق الإطفاء تمكنت من إخماد حريق اندلع في أحد خزانات ناقلة نفط قبالة مصفاة بانياس على الساحل السوري، بعد تعرضها لهجوم، بمعتقد أنه بطائرة مسيرة من اتجاه المياه الإقليمية اللبنانية.

ولم تتضح بعد جنسية الناقلة، ففي حين ذكرت قناة «العالم» التلفزيونية الإيرانية أن الناقلة واحدة من ثلاث ناقلات نفط إيرانية وصلت منذ فترة إلى مصب ميناء بانياس النفطي محملة بإمدادات، نفت وكالة «تسنيم» أن تكون الناقلة إيرانية. وذكرت خدمة «تانكر تراكرس» في تغريدة وهي «تويتر» أن «الناقلة التي شوهدت وهي تحترق قبالة ساحل بانياس ليست سفينة إيرانية»، بل مسجلة في بيروت. ولم تذكر الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) التي نقلت بيان وزارة النفط أي تفاصيل أخرى عما قالت إنه هجوم بطائرة مسيرة. بدورها، أفادت مصادر محلية في بانياس لـ«العربي الجديد»، أن صوت انفجار قوي سمع بوضوح في أرجاء المدينة، تبعه تصاعد كثيف للدخان من سفينة راسية قبالة شواطئ المدينة من دون معرفة ما حصل. وسبق أن أعلنت حكومة النظام السوري الأسبوع الماضي عن وصول ثلاث ناقلات نفط إيرانية إلى قبالة مرفأ بانياس، بعد عبورها من قناة السويس متجهة إلى سورية. كما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية في 17 إبريل/نيسان الحالي عن مصادر لم تسمّها «إنشاء غرفة عمليات روسية إيرانية سورية»، بهدف تأمين تدفق آمن ومستقر لإمدادات النفط والقمح وبعض المواد الأخرى إلى الموانئ السورية على البحر المتوسط. ونوّهت المصادر إلى اجتماعات مكثفة عقدت خلال الفترة الماضية وضمت ممثلين عن معنيين من روسيا وإيران وحكومة النظام السوري، بهدف «كسر الحصار الأميركي الأوروبي المفروض على سورية». وتنص الآلية المعتمدة على مرافقة سفن حربية روسية لناقلات النفط الإيرانية القادمة إلى سورية، فور ولوجها البوابة المتوسطية لقناة السويس، وحتى وصولها إلى المياه الإقليمية السورية، بهدف حمايتها من القرصنة أو أي استهداف. وحول الصاروخ الذي طاول محيط مفاعل ديمونا، قال عضو رئاسة البرلمان الإيراني البرلماني البارز محسن دهنوي، أول من أمس السبت، إنّ الصاروخ إيراني الصنع. وأضاف في تغريدة على «تويتر» أن «الهيبة الهشة للقبة الحديدية سقطت فقط بصاروخ واحد من الجيل القديم الإيراني»، متسائلاً «ماذا ستصنعون إذا سقط عليكم وابل من الصواريخ الإيرانية المتطورة؟». بدوره، قال نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني لشؤون التنسيق، العميد محمد رضا نقدي، إنّ «من يرتكب العمل الشرير عليه أن ينتظر ارتداده عليه». وأفاد موقع «جهان نيوز» المحافظ بأنّ الصاروخ من طراز «الصواريخ الدقيقة»، وإطلاقه يعني أنه كان «يمكن استهداف الهدف»، أي مفاعل ديمونا.

وصاروخ «فاتح» يصنف على أنه من الصواريخ البالستية أرض أرض، يعمل بالوقود الصلب، ويصل مداه إلى 300 كيلومتر، وهو من الصواريخ الإيرانية الدقيقة، حسب السلطات العسكرية الإيرانية. وجاء التطور الميداني الأخير، عشية زيارة وفد أمني عسكري إسرائيلي للمتحدة، لبحث الملف النووي الإيراني، وسط اقتناع سلطات الاحتلال بحتمية العودة الأميركية للاتفاق النووي المبرم مع إيران في عام 2015.

> عضو رئاسة البرلمان الإيراني: صاروخ ديمونا إيراني الصنع

شرق غرب

سورية: تصعيد مرتقب في القامشلي

تتجه الأوضاع في مدينة القامشلي، التابعة إدارياً لمحافظة الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سورية إلى تصعيد عسكري جديد، بعد فشل جهود روسية وأهلية، أمس الأحد، للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد بين قوى الأمن الداخلي التابعة لـ«الإدارة الذاتية»، المعروفة بـ«الأسايش»، وبين مليشيا «الدفاع الوطني» التابعة للنظام، إثر اقتتال دموي مستمر منذ أيام. وأفادت مصادر مطلعة بأن جلسة مفاوضات جرت في مطار القامشلي تحت رعاية روسية «فشلت بسبب تمسك كل طرف بشروطه».

(العربي الجديد)

مصر: استقالة وزير الإعلام

أعلنت الحكومة المصرية، أمس الأحد، استقالة وزير الدولة للإعلام أسامة هيكل (الصورة) «لظروف خاصة». وكان هيكل قد تعرّض على مدار عام تقريباً، لهجوم من الأغلبية البرلمانية التابعة لحزب

«مستقبل وطن»، ووسائل الإعلام الموالية للمخابرات العامة والأمن الوطني.

(العربي الجديد)

السيسي يمدد الطوارئ 3 أشهر

مدّد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مساء أول من أمس السبت، حالة الطوارئ المطبقة في مصر منذ إبريل/نيسان 2017، ثلاثة أشهر جديدة، بسبب «الظروف الأمنية والصحية الخطيرة التي تمر بها البلاد». وكشفت مصادر رسمية وأخرى نيابية، أن لا علاقة للتمديد بقضية سد النهضة، مشيرة إلى أن إطلاق هذه الشائعات يأتي أحياناً من جهات داخل مؤسسات رسمية بالدولة، بعضها يظن أن هذا يصب في مصلحة النظام، بينما تستغله جهات خارجية للترويج لإقدام مصر على عمل عسكري، خلال فترة قصيرة، كحل لأزمة سد النهضة.

(العربي الجديد)

بوتين وبايدن «قد يلتقيان» في يونيو

أكد أحد مستشاري الكرملين، يوري أوشاكوف، أمس الأحد، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأميركي جو بايدن (الصورة) قد يجتمعان «في يونيو/حزيران»

المقبل، لافتاً إلى أن هناك «مواعيد محددة» قيد الدرس. ومن المقرر أن يقوم الرئيس الأميركي بأول رحلة إلى الخارج منتصف يونيو المقبل إلى بريطانيا ثم إلى بلجيكا لحضور قمتي مجموعة السبع وحلف شمال الأطلسي ولقاء قادة الاتحاد الأوروبي.

(فرانس برس)

847 مرشحاً للانتخابات العراقية

أعلنت مفوضية الانتخابات العراقية، أمس الأحد، عن تسجيل 847 مرشحاً للتنافس في الانتخابات البرلمانية المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، مؤكدة استمرار عملية تسجيل المرشحين. وكان من المقرر أن تنتهي فترة استقبال قوائم المرشحين من قبل الأحزاب والكتل السياسية في 17 إبريل/ نيسان الحالي، فيما تتواصل فترة تسجيل التحالفات السياسية لغاية الأول من مايو/ أيار المقبل، لكن مجلس المفوضية قرر التمديد لإتاحة فرصة للكيانات السياسية الجديدة والتحالفات لتقديم أسماء مرشحيها.

(العربي الجديد)

تقرير

تبدو العلاقات المغربية الإسبانية منذ مدة طويلة قابلة للاشتعال في أي لحظة، ومرشحة للتدهور، وهو ما يفاقمه تعاطي مدريد مع أزمة الصحراء وتحول الرباط إلى دبلوماسية المواجهة، خصوصاً بعد استقبال مدريد زعيم جبهة «البوليساريو» إبراهيم غالي

سيطر المغرب على معبر الكركرات الحدودي أخيراً (فضل سنا/فرانس برس)

العلاقات المغربية ـ الإسبانية

«البوليساريو» مصدر مصادمات دائمة

الرباط ـ عادل نجدي

على وقع أزمة مكتومة مستمرة منذ أشهر بين المغرب وإسبانيا، وفي سياق إقليمي متقلب ومتحول، منذ فرض الجيش المغربي سيطرته على معبر الكركرات الحدودي مع موريتانيا، تعود بوادر التصعيد مجدداً إلى العلاقات بين الطرفين، لاسيما حول أزمة الصحراء وجبهة «البوليساريو»، بعد استقبال مدريد زعيم الجبهة إبراهيم غالي، للعلاج، إثر تدهور وضعه الصحي جرّاء إصابته بفيروس كورونا. وبدت لافتة ارتدادات الكشف عن الدخول السرّي لزعيم «البوليساريو» إلى الأراضي الإسبانية، مساء الأربعاء الماضي، ببطاقة هوية جزائرية مزيفة، بعدما سارعت وزارة الخارجية المغربية إلى استدعاء السفير الإسباني في الرباط، ريكاردو دييز هوشلايتنر، أول من أمس السبت، للتعبير عن استياء المغرب من موقف بلاده، الذي وصفته الخارجية المغربية بأنه «غير عادل»، ولتأكيد «عدم تساهل المغرب في قضية وحدته الترابية باعتبار الصحراء موضوعاً وجودياً للمملكة المغربية»، وأن «تجاهل هذا الواقع هو عمل ضد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين».

استدعاء السفير الإسباني

ويبدو أن استدعاء الخارجية المغربية للسفير الإسباني، ليس سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد المرتبطة بالأزمة الصامتة بين البلدين، والتي تلقي بظلالها على العلاقات الثنائية منذ أشهر. وأصبح السؤال المطروح اليوم يدور حول سقف التوتر الجديد، وإن كان سيتحول إلى أزمة دبلوماسية تُنذر بالأسوأ، خصوصاً في ظلّ تحول لافت للدبلوماسية المغربية نحو المواجهة، في الخلفية، تبدو مصادر الخلاف المغربي ـ الإسباني على امتداد السنوات الماضية، متعددة ومتداخلة، يتقاطع فيها التاريخي مع الاستراتيجي، وتتعارض داخلها المصالح الاقتصادية، فيما تلتقي عندها التحديات الأمنية. فعلى الرغم من التعاون الأمني والاستخباري الوثيق بين الطرفين لمحاربة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وعلى الرغم من كون إسبانيا هي الشريك التجاري الأول للمغرب منذ العام 2012، فإنّ ذلك لم يمنع إطلاقاً حصول ما بات يصطلح على تسميته بـ«الجوار الحذر» بين البلدين، بالنظر إلى حجم الملفات الساخنة التي غالباً ما تفضي إلى توتر العلاقات الثنائية، ومنها ملف الصحراء، وخصوصاً مقاربة الحزب الاشتراكي الإسباني للنزاع، وأيضاً ملف الهجرة السرّية، وموضوع مدينتي سبتة ومليلية، وصولاً إلى الاتفاقيات الزراعية.

وخلال الأسابيع الماضية، عاد الحديث بقوة إلى الواجهة عن وجود توتر غير معلن في العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين مدريد والرباط، بدليل التأجيل المتكرّر للقمة الإسبانية - المغربية، التي كان من المقرّر عقدها في 17 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وتم تأجيلها لأكثر من مرة إلى موعد لم يحدد حتى اليوم. وفي 22 ديسمبر الماضي، تفجر توتر جديد بين البلدين بعدما استدعت الخارجية الإسبانية، بشكل عاجل، السفيرة المغربية في مدريد، كريمة بنيعيش، لتقديم توضيحات حول تصريحات تلفزيونية كان أدلى بها رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني، بخصوص مغربية مدينتي سبتة ومليلية الخاضعتين للإدارة الإسبانية. وقبل ذلك، شهدت العلاقات بين الدولتين الجارتين توتراً آخر، بعد إعلان الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في 10 ديسمبر الماضي، اعترافه بسيادة المغرب على الصحراء، إذ اعتبرت مدريد على لسان وزارة خارجيتها أن القرار الأميركي لا يخدم نزاع الصحراء، بل يزيده تعقيداً، لأنه يقوم على ما وصفته بـ«القطبية الأحادية»، وليس على البحث عن الحلّ الذي تشارك فيه مختلف الأطراف، سواء القوى الممثلة في مجلس الأمن أو القوى الإقليمية التي لديها علاقة بالنزاع، وبالتالي ضمان استمرار الحلّ.

الدعم البريطاني للمغرب

وفي وقت اعتبرت فيه الأوساط الإسبانية أنّ الخطوة الأميركية وتمدّد المغرب في الصحراء، من شأنهما إضعاف موقف مدريد على المستوى الإقليمي أكثر، مشيرة أيضاً إلى أن الرباط تحظى أيضاً بدعم لندن لعزل إسبانيا بشأن قضية الصحراء، كان لافتاً أيضاً حرص وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، في ذلك الوقت، وبالتزامن مع قرار ترامب، على بعث رسالة مباشرة إلى الجارة الشمالية، عنوانها أن المغرب لن يقبل مستقبلاً من أي دولة، الحديث عن حلّ عادل ودائم (لقضية الصحراء)، بل فقط عن مقترح الحكم الذاتي كأرضية لحلّ النزاع.

كما كان افتتاح «المرصد الأفريقي للهجرة»، في الرباط، في ديسمبر الماضي، مناسبة لبعث بوريطة رسالة أخرى إلى مدريد، مفادها أن بلاده لن تلعب دور الشرطي لأي جهة ما، أو دور الدركي لأوروبا، في وقت كان فيه الائتلاف الحكومي اليساري في إسبانيا، بقيادة رئيس الحكومة بيدرو سانشيز، يحاول إعادة تفعيل عمليات الترحيل إلى المغرب، في محاولة منه لمواجهة ما تعيشه إسبانيا من أزمة هجرة كبيرة في جزر الكناري.

وقبل ذلك، شكلت ثلاثة قرارات اتخذها المغرب منذ الأول من أغسطس/ آب 2018، والمتمثلة بإغلاق المعبر البرّي الجمركي بني أنصار على حدود مليلية المحتلة (شمال شرق المغرب)، وإغلاق معبر باب سبتة الثاني (تارخال 2 في المصطلح الإسباني)، وترسيم حدوده البحرية وتحديدها قبالة جزر الكناري، مؤشرات أخرى على توتر العلاقات بين البلدين. ولئن كانت تلك المؤشرات تأتي في سياق يجعل العلاقات بين الرباط ومدريد على المحك، فإن الأمور لا تبدو، بحسب مراقبين مغاربة، متجهة إلى تأزم على خلفية سماح إسبانيا لزعيم «البوليساريو» بالعلاج في أراضيها، بل ربما إلى مستوى معين من التوتر يسمح للطرفين أو بدفع بهما إلى تسوية أكثر ملاءمة لمصالح كلّ منهما خلال الأسابيع المقبلة. ويرى مراقبين مغاربة، فإن تجارب الأزمات السابقة تشير إلى أن مدريد والرباط تدركان جيّداً سبل وتوقيت وحدود استغلال القضايا الخلافية بينهما بحسب ظروف الأزمات التي تمر بها علاقاتهما، وأن ما يمكن أن يشكل أسباباً لها اليوم، قد يتحول غداً إلى سبيل للتعاون والتفاهم اللذين يحتمهما التاريخ المشترك، ويفرضهما الموقع الجغرافي وتمليهما المصالح المتداخلة.

شريكان لا خصمان

يعتبر الباحث المغربي في العلاقات الدولية، بوبكر اوتغير، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ما يجمع الرباط ومدريد أكثر مما يفرقهما، وأنه بحكم التاريخ والجغرافيا، لا يمكن إلا أن تحافظا على علاقتهما، لا سيما أن إسبانيا شريك اقتصادي للمغرب، فيما يساهم الأخير في أمنها.

تدور العلاقات بين البلدين في فلك «الجوار الحذر»

دونالد ترامب وتر الأجواء أكثر بين مدريد والرباط

خاص

المبادرة الإماراتية لسد النهضة: شروط مصرية

رغم العبارات الودية بعد لقاء عبد الفتاح السيسي ومحمد بن زايد، السبت، إلا أن القاهرة لم توافق بعد على مبادرة أبوظبي حول سد النهضة

القاهرة ـ العربي الجديد

انصبّت جلسة المباحثات المغلقة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، خلال زيارة الأخير إلى القاهرة مساء أول من أمس السبت، بشكل رئيسي على قضية سد النهضة والمبادرة الإماراتية المطروحة للتوفيق بين مصر والسودان وإثيوبيا. وعكست العبارات الودية والتوافقية التي حفل بها بيان الرئاسة المصرية والبيان الإماراتي بعد الزيارة، إصرار الطرفين على تبديد المؤشرات السلبية التي انتشرت خلال الفترة الماضية على وجود خلافات بين الطرفين حول العديد من الملفات الثنائية والإقليمية، ولكن على الرغم من الإشارة إلى قضية سد النهضة إلا أن البيانين لم يكشفا تفاصيل الطرح الإماراتي الجديد. وقالت مصادر دبلوماسية مطلعة على الملف إن بن زايد تحدث مع السيسي مباشرة مكملاً الاتصالات الإماراتية التي استمرت بضعة أيام قبلها، لإعادة طرح مبادرة تُمكّن أبوظبي من لعب دور الوسيط لحلحلة قضية سد النهضة، بالتركيز على ملف الاستثمارات في المناطق المتنازع عليها بين السودان وإثيوبيا من جهة، والمساعدة في إقامة مشاريع للتنمية المستدامة بين البلدان الثلاثة من جهة أخرى، مرتبطة بتوليد الكهرباء من الطاقة المائية وطاقة الرياح في محيط سد النهضة (ولاية بني شنقول ـ قمز) وتخصيص أراضٍ في المنطقة للزراعات الاستراتيجية لتوريدها إلى الإمارات ومصر، وذلك لرغبتها في حماية استثماراتها التي تدفقت على إثيوبيا في السنوات الأخيرة، وستزيد بإنجاز مشروع سد النهضة. وأضافت المصادر أن الطرح الإماراتي يتضمن تكريس معادلة الاستثمارات مقابل التعاون والتنسيق في إدارة مياه النيل، على المدى الطويل، لكن الجانب المصري يصر على ألا تكون هذه المعادلة بديلة عن وجوب التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم قانوناً ومضمون سياسياً على قواعد الملء والتشغيل. وشددت المصادر على أن الإمارات أبدت موافقة على ألا تتضمن المبادرة، على عكس ما حدث في السابق، توقيع اتفاقيات مؤقتة أو إقامة آليات جديدة لتبادل المعلومات حول الملء والتشغيل، بل تركز على تنسيق طويل الأجل.

واستطردت المصادر في هذا السياق قائلة: «بات الجميع في الدول الثلاث والقوى الإقليمية والدولية يؤمنون أن الملف سيستمر مازوماً وقابلاً للانفجار في أي لحظة حتى في حالة توقيع اتفاق ملزم على قواعد الملء والتشغيل المستمر، بسبب سوابق التفاف إثيوبيا على اتفاق المبادئ والمخرجات الأخرى السابقة من المفاوضات الثلاثية المباشرة وما تلاها من مسارات تفاوض فاشلة برعاية الولايات المتحدة ثم الاتحاد الأفريقي، خصوصاً بعد فترة الرخاء الحالية في فيضان النيل، والمتوقع انتهاؤها عام 2026».

وذكرت المصادر أن من دوافع الإمارات الأساسية لطرح هذه الأفكار، رغبتها في عدم التضحية بمصر والسودان بسبب تركيزها المطرد على إثيوبيا، خصوصاً في ظل التقارب الحالي مع تركيا ومؤشرات تطوير العلاقات مع قطر، فضلاً عن تعطيل إمكانية تحقيق السعودية نجاحاً في التقريب بين الدول الثلاث لحل الأزمة، في إطار محاولاتها المتعثرة أيضاً للوساطة.

تريد القاهرة التوصل لاتفاق ملزم حول قواعد الملء والتشغيل

صفة لقاء سابق بين السيسي وبن زايد (كريم صهيب/فرانس برس)

خاص

مشروع مائي في سيناء

حل إسرائيلي لأزمة سد النهضة؟

يتمّ العمل على مشروع مائي ضخم في شبه جزيرة سيناء المصرية مع مد أنابيب عملاقة، من دون توضيح أهدافه، لكن بعض التقديرات تفيد بأنه موجّه لتنمية صحراء النقب في فلسطين المحتلة

سيناء ـ محمود خليل

تثير السرية والتكتم الشديد على أحد أضخم مشاريع مد خطوط المياه العملاقة في شبه جزيرة سيناء المصرية، مخاوف حقيقية لدى المصريين عموماً، في مقابل تضاعفها لدى أبناء بوابة البلاد الشرقية المتاخمة للحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، في توقيت يصعب فصله عن سيناريوهات البحث عن حل لأزمة سد النهضة الإثيوبي. ويعمل فريق هندسي بمشاركة عشرات العمال والآليات الثقيلة على مدار الساعة، في شق الطريق أمام خطوط مياه عملاقة، في شبه جزيرة سيناء، فيما لم يعلن رسمياً عن ماهية هذه المشاريع، أو وجهتها، خصوصاً في ظل الحديث عن نقل مياه النيل للأراضي المحتلة عبر ترعة السلام وسحارة سرابيوم من خلال ستة أنفاق أسفل قناة السويس، كجزء من حل قضية سد النهضة الذي فشل النظام المصري في معالجته مع إثيوبيا طيلة السنوات الماضية. وتستطيع هذه المنظومة نقل ربع مليون متر مكعب من المياه من ترعة الإسماعيلية، إحدى الترع الرئيسية لنهر النيل، في اتجاه الضفة الشرقية لقناة السويس، حيث شبه جزيرة سيناء المحاذية لصحراء النقب، التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تنميتها، وهي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.

وحصلت «العربي الجديد» على تفاصيل حول نشاط فريق عمل مصري في مناطق وسط سيناء، جنوبي المدن الساحلية لمحافظة شمال سيناء. ويعمل الفريق على شق الأرض ووضع خطوط ناقلة للمياه بأقطار كبيرة. ولم يسبق من قبل مدّ مثل هذه الخطوط على مدار العقود الماضية. وينخرط في هذا المشروع عشرات المهندسين مع آليات ثقيلة، بحماية الجيش المصري، كون الشركة المتعهّدة تابعة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية، حسبما أكد أحد العاملين في المنطقة. ويُحظر تغطية العمل إعلامياً، أو السماح لأي مدني من خارج منظومة العمل بالوصول إلى المنطقة أو مشاهدة الأعمال القائمة.

وفي بحث عن مشاريع وزارة الري المصرية، والهيئة الهندسية التابعة للقوات المسلحة المصرية، لا يظهر أي خبر يتعلق بمد أنابيب مياه ناقلة في سيناء، بما يشمل ذلك من تفاصيل لهذا العمل الضخم الذي يتم على أرض سيناء. وفي محاولة للاستيضاح حول ماهية العمل من خلال محافظة شمال سيناء، أبلغ مصدر مسؤول في المحافظة، «العربي الجديد»، بعدم اختصاص المحافظة بهذه المشاريع، وأنها غير مطلعة عليها، إذ أنها تعتبر من المشاريع السيادية التي تتم إدارتها من القاهرة بشكل مباشر، وبمعرفة القوات المسلحة المصرية، بعيداً عن الهيئات الحكومية المحلية.

وأشار إلى أن العمل يتم خارج نطاق الكتلة السكانية التي هي بأمس الحاجة إلى مشاريع مياه تنهي الأزمة الراهنة، فإمدادات المياه في كل مدن شمال سيناء ضعيفة، وشبكات المياه مهترئة، وجزء كبير منها تضرر بفعل العمليات العسكرية وهجمات تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش».

ويبلغ طول سحارة سرابيوم التي يخشى المصريون أن تكون وسيلة تنفيذ مخطط إسرائيلي لنقل مياه النيل للأراضي المحتلة، 420 متراً، بهدف نقل المياه أسفل قناة السويس. وتُعد السحارة أكبر مشروع مائي ينفذ في منطقة الشرق الأوسط، وتتكون من أربعة خزانات ضخمة لاستقبال المياه ودفعها. ويبلغ عمق الخزان الواحد 60 متراً، فيما يبلغ قطر السحارة الداخلي نحو 20 متراً، مع أربعة أنفاق أفقية، بطول 420 متراً للنفق الواحد، وهي محفورة تحت قناة السويس الجديدة. ويبلغ قطر النفق الواحد أربعة أمتار، وعمقه 60 متراً تحت منسوب سطح المياه، وأسفل قاع القناة بعمق 16 متراً، تحسباً لأي توسعة أو تعميق مستقبلاً. ومن المفترض أن تنتقل مياه نهر النيل من ترعة الإسماعيلية كمصدر رئيسي، لتبدأ رحلتها من غرب القناة القديمة بترعة السويس. وتمتد بطول سحارة سرابيوم تحت القناة القديمة لتعبر الجزيرة، جامعة بين القناتين القديمة والجديدة، وتصل إلى شرق القناة الجديدة ناحية ترعة الشيخ زايد جنوباً وترعة التوسع شمالاً. في السياق، ذكر باحث في شؤون سيناء لـ«العربي الجديد» أن الحديث عن نقل مياه نهر النيل إلى الأراضي المحتلة ليس جديداً، بل قديم ويعود لعقود خلت، إلا أن هناك مؤشرات على أنه ربما يحدث في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وفي ظل أزمة سد النهضة التي لا يبدو أن لها حلاً، بعد فشل كل المفاوضات السابقة، إقليمياً ودولياً، بشأنها. ورأى أن النظام قد يتصوّر أن كلمة السر في الحل هي فقط في يد حكومة الاحتلال الإسرائيلي، التي تدعم إثيوبيا في إنشاء السد منذ بداياته، ليس حباً فيها، بل بسبب رغبتها في أخذ حصة من مياه نهر النيل، لتروي بها أرض النقب التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لا يمكن تغطيتها سوى من النيل.

يسعى الاحتلال الإسرائيلي لمدّ المياه إلى صحراء النقب

الشركة المتعهّدة تابعة للهيئة الهندسية للقوات المصرية

وأضاف الباحث: «ميدانياً، لا يمكن ربط إنشاء مشاريع المياه الاستراتيجية وخطوط المياه الناقلة بتنمية سيناء، التي تعرضت لعمليات تهجير وهدم وقتل للحياة على مدار السنوات الماضية. كما أن شبكات المياه الداخلية في المدن تحتاج تغييراً وتطويراً، قبل أن تشق خطوط المياه الضخمة إن قيل إنها لصالح السكان والمزارعين. في المقابل، أتت آلة الحرب على الأرض الزراعية وحولتها إلى رماد، فلمن ستكون المياه؟». وأشار الباحث إلى أن «الأسابيع القليلة المقبلة كفيلة بالكشف عن مسار هذا المشروع الضخم، في حال وصوله إلى مناطق جنوبي الشيخ زويد ورفح، وبذلك يعني أننا فعلياً أمام مشروع نقل مياه النيل بشكل رسمي إلى الأراضي المحتلة، في ظل عدم وجود أي نشاط زراعي في تلك المناطق يمكن استثمار هذه الكميات من المياه فيه، وانعدام وجود الكتلة السكانية في تلك المناطق، خصوصاً بعد إزالة مدينة رفح بشكل كامل، وأطراف مدينة الشيخ زويد، والقرى المحيطة بهاتين المدينتين».

وأوضح أن هذا المشروع الضخم يتم بحماية مباشرة من قوات الجيش، نظراً إلى دخوله في مناطق انتشار تنظيم «ولاية سيناء»، الذي يستهدف كل مشروع يقوم عليه الجيش المصري، كشق الطرق الرئيسية وخطوط المياه والكهرباء والاتصالات، وكلما تعمق في الدخول في اتجاه الشرق فإنه قد يواجه صعوبات أمنية جمّة، على الرغم من الاحتياطات الأمنية القائمة والسرية المحيطة بالمشروع وتفاصيله.

شرق غرب

أرمينيا: باشينيان يدعو لانتخابات مبكرة

قدّم رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، أمس الأحد، استقالته، ودعا إلى انتخابات مبكرة في البلاد، في محاولة لتجاوز تداعيات الصراع الذي اندلع العام الماضي في إقليم ناغورنو كاراباخ مع أذربيجان. وقال باشينيان إنه يعيد السلطة إلى المواطنين بعدما منحوه إياها، كي يتسنى لهم تقرير مستقبل الحكومة عبر انتخابات حرة ونزيهة، فيما أكدت موسكو أن باشينيان اتصل بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأطلعه على مسألة الانتخابات.
(رويترز)

متمردو تشاد يعرضون وقفاً للنار

أعلن المتمرّدون التشاديون الذين يشنّون منذ أسبوعين هجوماً ضدّ قوات الحكومة، تخلّله معارك قتل فيها بحسب الجيش الرئيس إدريس ديبي، أول من أمس السبت، استعدادهم للالتزام بوقف للنار وتأييدهم التوصل إلى حل سياسي. وأكد زعيم المتمرّدين، رئيس «جبهة التناوب والوفاق في تشاد»، محمد مهدي علي، «الأستعداد للالتزام بهدنة، بوقف للنار»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الجيش التشادي ما زال يقصف قواته. من جهته، قال المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي في تشاد، عزم برماندوا أغونا، «إنهم متمردون ولذلك نقوم بقصفهم».
(فرانس برس)

مقديشو: اشتباكات بين أنصار الرئيس ومعارضيه

اشتبك مؤيدون للرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو، أمس الأحد، في مقديشو، مع معارضين لتمديد فترة رئاسته. وتحدث شهود عيان عن تسجيل إطلاق نار في العاصمة الصومالية بين قوات موالية للمعارضة وقوات حكومية، فيما تحدث آخرون عن تكثيف الجيش تواجده العسكري في المنطقة.
(رويترز)

تقرير

يتصاعد التوتر بين الصين والدول الغربية، وعلى رأسها أميركا، حول بحر الصين الجنوبي وتايوان، في الوقت الذي يرى فيه مراقبون أن هذا التوتر مجرد واجهة لقضايا أعمق في إطار تنافس القوى الغربية مع بكين

استفزازات الصين في تايوان

واجهة لصراع واسع مع الغرب

ناصر السهلي

طوال عام 2020، ومع تصاعد الانتقادات الأميركية والأوروبية لسياسات الصين، سواء في بحر الصين الجنوبي، أو في مجمل شرق آسيا وتوسيع النفوذ إلى دول في القارة العجوز، لاحت في الأفق نذر مواجهة بين المعسكرين. ومع تولي جو بايدن الرئاسة في الولايات المتحدة، عادت بكين لتستعرض عضلاتها العسكرية، بطريقة أقرب إلى النموذج الروسي في البلطيق ومناطق أوروبية محاذية. وخلال أسبوعين تقريباً، كانت تايوان مسرحاً أو صندوق بريد لرسائل صينية عبر طائرات حربية تخترق المجال الجوي لتايوان، التي تطالب بكين بـ«عودتها إلى الوطن الأم». بعيداً عن التهويل وتوقعات «حرب عالمية ثالثة»، ثمة ثوابت لا يمكن إنكارها في تصرفات بكين، التي أرسلت، في 12 إبريل/ نيسان الحالي، 24 طائرة حربية لتخترق ما يسمى «حزام الدفاع التايواني». سلطات تايبيه، وفقاً للموقع الرسمي لوزارة الدفاع، رصدت 18 مقاتلة و4 من القاذفات الاستراتيجية الصينية، ما اضطرها، بحسب بياناتها، إلى إرسال مقاتلاتها وتفعيل نظام دفاعها الصاروخي في كل من جزيرة تايوان (تبعد نحو 140 كيلومتراً عن البر الصيني ومساحتها نحو 35 ألف كيلومتر مربع وتضم 23 مليون نسمة)، اعتبرت تايوان، الخطوة الصينية «الانتهاك الأخطر والأعنف على مدى 25 سنة ماضية». وخلال الأشهر الـ12 الماضية، والأيام الأخيرة، تكررت الحوادث التي سجلت فيها جراة بكين العسكرية.

القراءة الأميركية والأوروبية ترى في التصرفات الصينية «تزايداً في الأعمال الاستفزازية»، وفق قول وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن أخيراً، في تعبيره عن القلق الغربي من التصرفات في بحر الصين وشرق آسيا. في المقابل، لا تنظر بكين بعين الرضا إلى اندفاع الغرب نحو تعزيز القدرة الدفاعية لتايوان، وتزويد واشنطن الجزيرة بسلاح جديد في صفقة تمت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وتستفيد بكين من عجز الغرب عن فعل شيء ملموس ضد إجراءاتها في هونغ كونغ، لتندفع نحو زيادة هيمنتها في مناطق نفوذها في بحر الصين الجنوبي والمنطقة.

مسألة تايوان، بالنسبة إلى الصينيين، باتت أكثر حيوية خلال السنوات الأخيرة. ففي الثقافة اليومية التي يقودها الحزب الشيوعي الحاكم في بكين، إن أمر استرجاع تايوان «إلى البلد الأم» مفروغ منه، منذ أن فقدتها في الحرب الأهلية الصينية عام 1949، وتحوّلت إلى ملاذ للحكومة التي أسقطها الشيوعيون، وفرّ إليها معارضو نظام الحزب الواحد. وحتى عام 1991، كانت مطامح تايوان تذهب بعيداً باتجاه إسقاط نظام الحزب الشيوعي واستعادة الصين، بيد أنّ الضغوط الصينية تضع تايبيه في موقع دفاعي الآن. بكين انتهجت تاريخياً دبلوماسية «صين واحدة» (تتلخص بالاعتراف بالموقف الصيني القائل إن هناك صين واحدة فقط في العالم، وإن تايوان جزء لا يتجزأ من هذه الصين)، وهو ما أثّر بعدم توسع الاعتراف الدولي باستقلالية تايوان، خشية الضغوط الصينية. وعلى الرغم من ذلك، تحتل تايوان مكانة تجارية كبيرة في الاقتصادات العالمية، وتقيم علاقات تجارية واسعة حول العالم، وبقيت واشنطن عبر عقود تؤكد التزامها تعزيز قدرة تايوان على الدفاع عن نفسها.

التوترات المتزايدة أخيراً، وبالأخص مع تسجيل انتهاك بكين للمجال الجوي التايواني بنحو 380 مرة خلال عام 2020 وحده، ليست بمعزل عن توتر أعمق في علاقة واشنطن ببكين على مستويات مختلفة، خصوصاً في منطقة بحر الصين وآسيا والعلاقات التجارية التي تأزمت أكثر في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب.

ويكرر الرئيس الصيني، شي جينبينغ، تصريحاته عن أن مهمة القيادة الصينية الملزمة هي «استعادة تايوان، ولا يجري الحديث عن أن ننتظر 20 أو 30 أو 40 سنة». بكين لديها طموح واضح بأن تايوان ستعود إليها خلال 10 سنوات. ولم تستبعد بكين ولا مرة واحدة خلال سنوات التوتر حول وضع تايوان، مسألة الغزو العسكري للجزيرة، وضمها إلى البر الصيني، على طريقة ما أقدم عليه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في شبه جزيرة القرم الأوكرانية عام 2014، والتي لا تزال قضيتها توتر أجواء العلاقة بين أوروبا وموسكو.

ومنذ عام 2018، والاندفاع الصيني نحو نزع الاعتراف بتايوان يلقى حلفاء الأخيرة، إذ بات ضغط بكين يثمر في بعض المواضع باستقطاب بعض الدول إلى صفها، كما حدث على سبيل المثال، من خلال سياسات الاستثمار المالي الصينية في بوركينا فاسو، غربي أفريقيا، التي كانت شريكاً تجارياً هاماً لتايبيه، وكذلك بنما التي اختارت العلاقة مع بكين.

وعلى الرغم من بيانات التحذيرات التايوانية من أن الصين، بممارسة ضغوط على شركاء تايوان، تضر بمصالحها، لم تابه بكين لذلك، ولم يبق في الواقع لتايوان سوى علاقات دبلوماسية بـ18 دولة، بحسب الموقع الرسمي لوزارة خارجية تايوان. تزويد واشنطن لتايوان بصواريخ «هاربون»، ضمن صفقة أوسع تجاوزت 4 مليارات دولار، للدفاع عن نفسها يوجه التهديدات الصينية، وكذلك رفع تايوان موازنتها الدفاعية لـ10 في المائة أخيراً، وتوسيع المناورات العسكرية شبه اليومية، تزيد توتير العلاقة بين الطرفين الأميركي والصيني.

بكين، من ناحيتها، لا تتردد في إرسال إشارات إلى أنها قادرة على اجتياح جزيرة تايوان متى أرادت ذلك. وهي رسالة للأميركيين عن أنهم ليسوا في المكان الصحيح، أي في الحديقة الخلفية للصين، في آسيا وبحر الصين، وهو أمر تجلى في يوميو، بأن الصين ترتكب «إبادة بحق الإيغور»، لكن التصرفات الصينية تلك لا تقلق واشنطن وحدها، وبالأخص أنّ الصينيين لا يخفون مناوراتهم التي تحاكي عملية غزو تايوان وانتشار عسكري واسع، ليس فقط في أجواء بحر الصين، وإبراز البوارج والقطع الحربية التي يظهرها الإعلام الصيني، بالنسبة إلى بكين، أن عجز الغرب عن فعل شيء ملموس ضد إجراءاتها في هونغ كونغ يجعلها أكثر حماسة لفرض هيمنتها في مناطق نفوذها في بحر الصين الجنوبي، الذي تطالب بالسيادة على 90 في المائة منه.

> ارخبيل جزر سبراتلي هو الحلقة الخفية في تعقيدات الصراع

> لم تستبعد الصين مسألة الغزو العسكري لتايوان

حاملة طائرات أميركية خلال إبحارها في بحر الصين الجنوبي (كاثرين لاي/فرانس برس)

«كروز» لحماية الجزيرة

أعلن رئيس إدارة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الدفاع التايوانية، لي شيه تشيانغ، الاسبوع الماضي، أن تايوان تسعى لحيازة صواريخ «كروز» طويلة المدى، من الولايات المتحدة. وكشف أن الامر يتعلق بصواريخ «إيه جي إم ـ 158»، من انتاج شركة «لوكهيد مارتن». وأضاف «ما زلنا في مرحلة السعي للحصول عليها». ويمكن أن يصل مدى هذا الصاروخ إلى الف كيلومتر تقريبا، بحسب الطراز، كما يمكن تثبيته في طائرات منها «اف ـ 16»، التي تشغّلها تايوان.

ويواجه المطلب الصيني معارضة وتوتراً مع دول الجوار، خصوصاً مع نشر القطع العسكرية البحرية، التي وصلت إلى مناطق غرب الفيليبين أخيراً، وحين احتجّت مانيلا راحت بكين تؤكد أنها «سفن صيد ليس أكثر»، خشية من تزايد عدد الدول الآسيوية التي تواجه مشاريع الصين.

الانتشار العسكري الضخم، بأكثر من 200 سفينة حربية صينية، في بحر الصين الجنوبي، تستغله واشنطن بشكل غير مسبوق لإعادة تحشيد قوى تنازع الصين على مطلبها بالهيمنة في المنطقة. والاستنفار ليس متروكاً للصين، فهيتنام والفيليبين وماليزيا وبروناي، إلى جانب تايوان، باتت تنشر أيضاً قطعها العسكرية. وعلى الرغم من أن تايوان هي العنوان، إلا أن أرخبيل جزر سبراتلي (على اسم القبطان الإنكليزي هنري سبراتلي 1791) هو الحلقة الخفية في تعقيدات الصراع المتصاعد في الشرق الآسيوي. فهذا الأرخبيل، المعروف أيضاً بالصينية باسم جزر «ناشا كوندو» هو محط نزاعات لأهميته الاستراتيجية، ليس فقط لناحية الرغبة الأميركية في نشر المزيد من القوات العسكرية هناك، بل لأنه أرخبيل يضم مصايد أسماك هائلة، وإشارات المسوحات خلال الفترات الماضية، إلى أنه يحتوي على كميات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي. إذاً، المسألة ليست فقط مرتبطة بمسائل «حرية وديمقراطية» تايوان وغيرها، بل أبعد من ذلك بكثير بالنسبة إلى الغرب. فعدا عن أن بكين تشعر بقوة متعاظمة، وهو ما جعلها على سبيل المثال تدخل في تحالفات مع دول جارة ودعم الانقلاب العسكري في ميانمار، وفقاً لتقارير محلية وغربية، فهي تطالب بالسيطرة على بحر جنوب الصين لثرواته التي تحتاجها في خططها الطموحة للتحول إلى قوة عالمية رائدة، وبلا منافس أميركي في المنطقة الآسيوية وباحقيتها في جزر سبراتلي. وكل ذلك يدفعها إلى استعراض قوة غير مسبوق، مستدعية التاريخ بأن الأرخبيل يتبع الإمبراطورية الصينية منذ القرن الثالث عشر.

في السياق، قالت مديرة مشروع الطاقة الصينية في «مركز الدراسات الاستراتيجية الدولي» في واشنطن، بوني غلاسر، الخبيرة في العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان والصين: «إننا نشهد معياراً جديداً من التصرفات الصينية»، بحسب ما نقلت عنها مجلة «فورين بوليسي» الأميركية وصحيفة «بيرلينغسكا» الدنماركية. ورأت غلاسر أنّ «تزايداً ملحوظاً في التصريحات التي باتت تصدر عن جوقة محددة في الولايات المتحدة وتحذّر من أن الصين على وشك غزو تايوان، وهذا يخاطر بجرّ أميركا إلى حرب شرسة مع القوة الآسيوية العظمى». وأشارت بذلك إلى تصريحات ما أسمتهم «صقور أعلى هرم الجيش الأميركي»، مثل الأدميرال فيليب دافيدسون، المسؤول عن بعض القوات الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ، أمام جلسة استماع في الكونغرس الأميركي قبل أيام. فقد اعتبر دافيدسون، أن «مؤشرات عديدة تفيد بمخاطر اندلاع صراع في المنطقة، على الأقل في السنوات الست المقبلة»، وهو بالطبع ما انتشر في وسائل الإعلام الغربية كالنار في الهشيم للدلالة على أن شيئاً ما قد يقع بين الصين وواشنطن وحلفائها.

التوترات المتزايدة دفعت «مجلس العلاقات الخارجية»، وهو مركز أبحاث أميركي، إلى إصدار تقرير أخيراً، عن تجنب الصدام العسكري بين الولايات المتحدة وتايوان، من جهة، والصين من جهة أخرى. واعتبر التقرير أنّ تايوان «هي مجرد واحدة من الساحات التي يحدث فيها تنافس شديد، لكنها الأكثر خطورة إلى حد بعيد». وأشار مركز الأبحاث إلى أنّ «ما وتّر العلاقة أكثر، هو كسر الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، لبروتوكول دبلوماسي مستمر منذ 40 سنة، حين تلقى مكالمة هاتفية لتهنئته من رئيسة تايوان تساي إنغ ون».

وبالطبع، لم يتغيّر، في سياق الصراع على المصالح، شيء في السياسة الأميركية، بعد ثلاثة أشهر من قدوم الديمقراطي جو بايدن. فقد استمرت إدارة الأخير بانتهاج سياسة متشددة مع بكين، على الرغم من الاتصال الهاتفي بين بايدن وجيينبغ في فبراير/ شباط الماضي. ومنذ أسابيع وأميركا، بدعم من الحلفاء الأطلسيين، وإلى حد ما اليابان وأستراليا وغيرها في آسيا والهادئ، ترفع من نبرة تحدي مشاريع الصين. ويلاحظ المراقبون أيضاً تنامي حرارة التصريحات النقدية لسياسات بكين، سواء في ما يتعلق بالإيغور أو دعم انقلاب ميانمار، أو في ما يخصّ الاستعراض العسكري الصيني بوجه تايوان وفي بحر الصين الجنوبي عموماً. وخلف ذلك، إلى جانب المصالح الاستراتيجية في أرخبيل جزر سبراتلي، الغنية بالطاقة، تحضر الخلافات التجارية التي أبرزت قوة الصين خلال فترة جائحة كورونا، وبالأخص في ما يخص الإنتاج الأميركي والغربي على الأراضي الصينية، الذي جعل الغرب يبدو مخنوقاً بدون الصناعات الصينية.

محادثات صعبة تنتظر القبارصة

تشرف الأمم المتحدة، غداً الثلاثاء، على محادثات جديدة بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وسط تشاؤم مسبق في ظلّ الخلافات المتصاعدة

يلتقي المفاوضون من شطري قبرص، يوم غدٍ الثلاثاء، في مدينة جنيف السويسرية، لإجراء محادثات غير رسمية برعاية الأمم المتحدة، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2017، في محاولة جديدة للتوصل إلى حلّ اتفاق لإعادة توحيد الجزيرة المتوسطية، المنقسمة بين قبرص التركية واليونانية. ويأتي اللقاء الجديد، الذي يستمر حتى الخميس المقبل، بعد أربع سنوات من فشل القبارصة الأخير في التوصل إلى حلّ حول خلافهم، ومن دون آمال كبيرة أيضاً بالنسبة للقاء الجديد. وتبدو الأجواء الإقليمية المحيطة باللقاء شديدة التعقيد، في ظلّ التوتر السائد بين اليونان وتركيا، وبين تركيا والاتحاد الأوروبي عموماً، والصراع على حقوق استخراج الغاز في مياه المتوسط، على الرغم من الضغوط الاقتصادية التي تعيشها الجزيرة. وتظاهر مئات القبارصة اليونانيين ونظراؤهم الأتراك، أول من أمس السبت، في نيقوسيا، من جانبي الحدود في آخر عاصمة منقسمة في العالم، مطالبين بالسلام وإعادة التوحيد.

وقبرص منقسمة منذ غزو الجيش التركي لثلثها الشمالي عام 1974، رداً على محاولة انقلاب كانت تهدف إلى ضمّ الجزيرة إلى اليونان. وانضمّت قبرص في العام 2004 إلى الاتحاد الأوروبي، الذي تنحصر مكتسباته بالشطر الجنوبي منها، والذي يقطنه قبارصة يونانيون وتحكمه سلطة هي الوحيدة المعترف بها في الأمم المتحدة. أما في الشمال، فلا تعترف سوى أنقرة بـ«جمهورية شمال قبرص التركية». والأمم المتحدة حاضرة في قبرص منذ عام 1964 بسبب أعمال العنف بين الجانبين آنذاك، وتولت بعد عشر سنوات مهمة مراقبة المنطقة العازلة بعد التقسيم. وتحت رعايتها، أجريت المفاوضات الأخيرة في سويسرا في يوليو/ تموز 2017، حول مبدأ إعادة توحيد الجزيرة على شكل دولة فيدرالية، لكن هذه المحدثات تعثّرت خصوصاً بسبب مسألتين، هما سحب عشرات الآف الجنود الأتراك من شمال الجزيرة، وإبقاء حق التدخل لتركيا. وكانت سبقت محادثات 2017 محاولات أخرى لإعادة توحيد قبرص، لكنها جميعها باءت بالفشل، في ظلّ الخصومة الإقليمية بين اليونان وتركيا. وبعد فشل المفاوضات في ذلك العام، جاءت عوامل عدة لتُضاف إلى النقاط الخلافية التقليدية، وهي الضمانات الأمنية والعدالة السياسية والتعديلات المتعلقة بالأراضي وحقوق الملكية للنازحين. وذُعيت تركيا إلى مفاوضات يوم غد، على غرار اليونان وبريطانيا، وهما الدولتان «الضامنتان» الأخريان للجزيرة منذ استقلالها عام 1960.

وتعليقاً على المحادثات الجديدة، قال وزير الخارجية القبرصي، نيكوس خريستودوليدس «نحن ذاهبون إلى جنيف عازمين بشدة على استئناف المفاوضات لإعادة توحيد قبرص على شكل فيدرالية ذات مجتمعين ومنطقتين، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة». ولمّح الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس، من جهته، إلى أنه قد يتخلى عن فكرة الفيدرالية، ويقترح «لامركزية» بعض الصلاحيات. أما من جهة قبرص التركية، فرأى وزير الخارجية في الشطر الشمالي، تحسين أرطغرل أوغلو، أنّ «الحلّ هو جزيرة واحدة ودولتان منفصلتان»، معتبراً أنه لا يوجد «أرضية مشتركة» للتفاهم. وكان رئيس الشطر الشمالي من قبرص، مصطفى أكينجي، المؤيد لإعادة التوحيد، قد خسر ترشحه لولاية رئاسية ثانية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وخلفه الزعيم القومي المدعوم من تركيا، رئيس الوزراء السابق، أرسين تتار.

وتأكيداً على صعوبة المحادثات، رأى المحلل القبرصي التركي، كمال بيكالي، وهو ناشط لتوحيد الجزيرة، أنّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، يريد أن «يُظهر أنّه استنفد كلّ خياراته» لافتاً إلى أنّ الأخير «يحتاج لأن يسمع رسمياً أنّ المعسكرين لن يتوصلا إلى اتفاق في الإطار المقترح حالياً». واعتبر بيكالي أن قبرص التي تندرج في السياق الجيوسياسي للعلاقات الأوروبية - التركية «سفينة صغيرة في لعبة القوى الكبيرة»، مضيفاً أنّ أنقرة «قد تستخدم المحادثات» لخدمة عقيدتها «الوطن الأزرق» الهادفة إلى بسط سيادتها على مساحات متنازع عليها في شرق المتوسط.

من جهته، اعتبر الصحافي يانيس بوانو، مؤسس مركز أبحاث «جيوبوليتيكال سايبرس» أنّ «تركيا غيّرت النمط» وذلك من خلال أولاً القيام بعمليات استكشاف للغاز الطبيعي في مناطق بحرية متنازع عليها، ثمّ عبر افتتاح شوارع في مدينة فاروشا ذات الرمزية الكبيرة، العام الماضي، بعدما كانت المدينة منتجعاً سياحياً فخماً وباتت «مدينة أشباح» منذ أن أغلقها الجيش التركي عام 1974.

> اختلاف في الرؤى حول المحادثات بين قادة شطري الجزيرة

أما في قبرص، فإنّ التفاؤل ليس سائداً. ففي الشمال، أضعفت أزمة كورونا الاقتصاد الذي يعتمد إلى حدّ بعيد على الاستثمارات التركية، ما يجعل المعارضة لـ«الوطن الأمّ» أكثر صعوبةً. أما في الجنوب، ففضائح الفساد تكثّفت مع تزايد انعدام الثقة في الطبقة السياسية. وحول ذلك، رأى الصحافي بوانو، أنّ الهدف في جنيف هو «إحداث اختراق. قد يتوصل الفريقان إلى اتفاق لمواصلة النقاش».

(فرانس برس)

تظاهر القبارصة السبت مطالبين بإعادة التوحيد (بيروك بيبيك/فرانس برس)

صدام تركي ـ أميركي محدود على خلفية «إبادة الأرمن»

يشي الاعتراف الأميركي بـ«إبادة الأرمن» بتحوّل جديد في العلاقة مع تركيا، التي ترفض استخدام هذا المصطلح، وترفض تدخّل «أطراف ثالثة» في شؤونها

يشكّل اعتراف الرئيس الأميركي جو بايدن، بـ«الإبادة الأرمنية»، أول من أمس السبت، منعطفاً جديداً في العلاقات الأميركية ـ التركية، رغم محاولة واشنطن فصل الاعتراف عن التعاون المستقبلي مع أنقرة، انطلاقاً من الاتصال الهاتفي الذي أجراه بايدن بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مساء الجمعة الماضي، لإبلاغه القرار قبل صدوره، ولاتفاق على الاجتماع الثنائي على هامش قمة حلف شمال الأطلسي، المقررة في بروكسل البلجيكية في 14 يونيو/حزيران المقبل. وفي ظلّ تأكيد أطراف دبلوماسية على «رمزية» الاعتراف، حسبما ذكرت قناة «سي إن أن» الأميركية أمس الأحد، إلا أنها تخشى توتراً أميركياً ـ تركياً لا يمكن التنبؤ بنهايته. وهو ما ظهر خلال إعلان بايدن ثم اتهام أردوغان «أطرافاً ثالثة» بالتدخل في شؤون بلاده.

وكان بايدن قد ذكر في بيان أن «الأميركيين يكرّمون جميع الأرمن الذين لقوا حتفهم في الإبادة (التي وقعت) قبل 106 أعوام من اليوم»، ليكون بذلك أول رئيس للولايات المتحدة يصف مقتل 1,5 مليون من الأرمن على يد السلطنة العثمانية عام 1915 بـ«الإبادة». وقال مسؤول أميركي، إنّ الإعلان يشكل «تكريماً للضحايا، وليس لإلقاء اللوم على أحد»، مؤكداً أن واشنطن لا تزال تعتبر أنقرة شريكاً مهماً في حلف شمال الأطلسي. وأضاف أن أول اتصال هاتفي بين بايدن والرئيس التركي، اتسم بـ«المهنية» و«الصراحة». وأضاف المسؤول أن بايدن أبلغ أردوغان، خلال المكالمة، أنه يعتزم إصدار إعلان بشأن بيان الإبادة، وأنه جرت أيضاً مناقشة ما آلت إليه العلاقات الأميركية التركية من تدهور شديد في العامين الماضيين. وقال: «الرئيس يرغب في العمل عن كثب مع الرئيس أردوغان لمعالجة كل هذه القضايا، ولهذا السبب أقترح عليهما اغتنام الفرصة للالتقاء شخصياً، خلال حضورهما قمة حلف شمال الأطلسي في يونيو، للتباحث بشأن كل هذه القضايا».

وفي أول رد فعل تركي على خطوة بايدن، قال وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو، إنّ بلاده ترفض تماماً قرار أميركا، مضيفاً أنها «لا تتلقى دروساً من أحد حول تاريخها». وكتب في تغريدة على «تويتر» بالإنكليزية: «لن تستطيع الكلمات تغيير التاريخ أو إعادة كتابته»، مضيفاً: «لا شيء لنتعلمه من أي كان حول ماضينا». الشعبوية السياسية هي أعظم خيانة للسلام والعدل. نرفض بشكل مطلق هذا التصريح القائم حصراً على الشعبوية». وأكدت وزارة الخارجية التركية، أنّ بايدن لا يملك الحق القانوني في الحكم على المسائل التاريخية، وتصريحاته عن «الإبادة» المزعومة للأرمن لا قيمة لها. وأعرب بيان صدر عن الوزارة عن رفضه بيان الرئيس الأميركي حول أحداث 1915، مندداً به بأشد العبارات. وأضاف أنّ «رئيس الولايات المتحدة لا يملك الحق القانوني والأخلاقي في الحكم على المسائل التاريخية، وتصريحاته لا قيمة لها». واستدعت الخارجية التركية السفير الأميركي في أنقرة، ديفيد ساترفيلد، احتجاجاً على خطوة بايدن.

من جهته، قال أردوغان في رسالة بعث بها إلى بطريرك الأرمن في إسطنبول: «لا أحد يستفيد من تسييس أطراف ثالثة للجدل، الذي ينبغي أن يتولاه مؤرخون، وتحويله أداة تدخّل ضد تركيا». وشدّد على عدم هاتفي بين بايدن والرئيس التركي، اتسم بـ«المهنية» و«الصراحة». وأضاف المسؤول أن بايدن أبلغ أردوغان، خلال المكالمة، أنه يعتزم إصدار إعلان بشأن بيان الإبادة، وأنه جرت أيضاً مناقشة ما آلت إليه العلاقات الأميركية التركية من تدهور شديد في العامين الماضيين. وقال: «الرئيس يرغب في العمل عن كثب مع الرئيس أردوغان لمعالجة كل هذه القضايا، ولهذا السبب أقترح عليهما اغتنام الفرصة للالتقاء شخصياً، خلال حضورهما قمة حلف شمال الأطلسي في يونيو، للتباحث بشأن كل هذه القضايا».

وفي أول رد فعل تركي على خطوة بايدن، قال وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو، إنّ بلاده ترفض تماماً قرار أميركا، مضيفاً أنها «لا تتلقى دروساً من أحد حول تاريخها». وكتب في تغريدة على «تويتر» بالإنكليزية: «لن تستطيع الكلمات تغيير التاريخ أو إعادة كتابته»، مضيفاً: «لا شيء لنتعلمه من أي كان حول ماضينا. الشعبوية السياسية هي أعظم خيانة للسلام والعدل. نرفض بشكل مطلق هذا التصريح القائم حصراً على الشعبوية». وأكدت وزارة الخارجية التركية، أنّ بايدن لا يملك الحق القانوني في الحكم على المسائل التاريخية، وتصريحاته عن «الإبادة» المزعومة للأرمن لا قيمة لها. وأعرب بيان صدر عن الوزارة عن رفضه بيان الرئيس الأميركي حول أحداث 1915، مندداً به بأشد العبارات. وأضاف أنّ «رئيس الولايات المتحدة لا يملك الحق القانوني والأخلاقي في الحكم على المسائل التاريخية، وتصريحاته لا قيمة لها». واستدعت الخارجية التركية السفير الأميركي في أنقرة، ديفيد ساترفيلد، احتجاجاً على خطوة بايدن.

من جهته، قال أردوغان في رسالة بعث بها إلى بطريرك الأرمن في إسطنبول: «لا أحد يستفيد من تسييس أطراف ثالثة للجدل، الذي ينبغي أن يتولاه مؤرخون، وتحويله أداة تدخّل ضد تركيا». وشدّد على عدم

> أعاد قالن التذكير بدعوة أردوغان إلى تشكيل لجنة لدراسة أحداث 1915

السماح «بزوال ثقافة العيش المشترك لمئات السنين بين الأتراك والأرمن». وأضاف: «ما يجمعنا (الأتراك والأرمن) ليس المصالح، بل ارتباطنا الوثيق بالدولة والقيم والمثل العليا ذاتها».

وفي حديث لقناة «الجزيرة»، اعتبر المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، أن بايدن يسعى إلى تسييس الوقائع التاريخية بهدف تحقيق مكاسب سياسية، من خلال وصف أحداث 1915 بـ«الإبادة». وأوضح أن الكثير من المؤرخين البارزين مثل برنارد لويس، وإدوار أريكسون، وغيونتر ليوي، رفضوا مزاعم الإبادة الأرمنية. وأشار إلى أنه تم استخدام مصطلح «الإبادة» أول مرة عام 1948، وبالتالي لا يمكن إطلاق هذا المصطلح على أحداث وقعت قبل ذلك التاريخ. ولفت إلى أن الإدارة الأميركية رضخت لضغوطات اللوبي الأرمني في الخارج، مضيفاً أن «الأرمن جزء مهم من مجتمعنا، وإننا نعيش جنباً إلى جنب منذ 7 قرون، وعليه لا يمكن لأتراك العثمانيين الاستيقاظ بين ليلة وضحاها والبدء بارتكاب جرائم قتل ضد الأرمن». وشدّد على أن «الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1915) شهدت صراعات مختلفة، وجميع الأطراف مثل الروس والبريطانيين تورطوا في العديد من الأحداث الدموية والانتفاضات في تلك الفترة، ومن المهم أن نتذكر السياق التاريخي هنا».

وأعاد قالن التذكير بدعوة أردوغان عام 2005، إلى تشكيل لجنة مشتركة من المؤرخين الأتراك والأرمن والروس والبريطانيين وباقي الدول بهدف بحث ودراسة أحداث 1915، إلا أن بعض الحكومات والبرلمانات ذات الأجندة السياسية الضيقة، فضلت مزاعم الإبادة الأرمنية حينها. وأكد المتحدث باسم الرئاسة التركية أن ادعاء «الإبادة» يفتقر لأي أسس تاريخية وقانونية، مفنّداً بأنه «كي يتم وصف حادثة ما بالإبادة، يجب أن تبحث محكمة دولية معنية بهذا الأمر، تماماً كما حدث بخصوص جرائم الإبادة في سريرنيتسا (البوسنة عام 1995)، ورواندا (عام 1994)». وشدّد قالن على أن تصريحات بايدن ستلحق الضرر بالعلاقات التركية ـ الأميركية، لافتاً إلى أن المسؤولين الأتراك «أبلغوا الإدارة الأميركية بكافة هذه النقاط، لكن يبدو أنه تم تجاهلها لدى إعداد ذلك البيان، خدمة لمصلحة بعض اللوبيات».

في المقابل، أبلغ رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، بايدن، أول من أمس السبت، بأنّ الاعتراف بالإبادة مسألة تتعلق بأمن أرمينيا، بعد الحرب التي شهدها إقليم ناغورنو كاراباخ العام الماضي. وقال باشينيان، الذي استقال من منصبه، أمس، تحضيراً للانتخابات المبكرة في بريطان المقررة في 20 يونيو المقبل، إن «الاعتراف بالإبادة مسألة تتعلق بالحقيقة والعدالة التاريخية وأمن جمهورية أرمينيا، خاصة في ضوء الأحداث التي وقعت في منطقتنا العام الماضي».

وقبل بايدن، لم يجازف أي رئيس أميركي بإثارة غضب أنقرة. واعترف الكونغرس الأميركي بـ«الإبادة الأرمنية» في ديسمبر/ كانون الأول 2019، في تصويت رمزي. لكن الرئيس السابق دونالد ترامب رفض استخدام هذه العبارة، مكتفياً بالحديث عن «واحدة من أسوأ الفظائع الجماعية في القرن العشرين». ويقدّر الأرمن بمليون ونصف المليون عدد الذين قتلوا منهم في عام 1915، وهم يحيون ذكراها في 24 إبريل/نيسان من كل عام. واعترفت تركيا التي نشأت عند تفكك السلطنة العثمانية في 1920، بوقوع مجازر، لكنها ترفض مصطلح «الإبادة».

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

تظاهرة للأرمن أمام السفارة التركية في واشنطن (فرانس برس)

اعترافات إسرائيلية بالمسؤولية عن «نازية جديدة»

هبة باب العامود تُقلق الاحتلال

تتواصل هبّة باب العامود الفلسطينية في القدس المحتلة، فيما تؤكد الأحداث أن اليمين المتطرف اليهودي، تتعاظم قوته وتتوسع، بدعم من بنيامين نتنياهو

القدس المحتلة ـ **صالح النعامي**
العربي الجديد

كانت مدينة القدس المحتلة على موعد جديد، ليل السبت – الأحد، مع جولة أخرى من التصعيد، والمواجهات بين المقدسيين وقوات الاحتلال ومستوطنيه، في إطار هبّة باب العامود المستمرة منذ أيام، جرّاء قمع الاحتلال، ودعوات المستوطنين المتواصلة لاستفزاز الفلسطينيين. وأدّت الجولة الجديدة إلى وقوع مزيد من الإصابات في صفوف المقدسيين، فيما أظهرت الأحداث مدى تمكن البيئة السياسية الحالية في إسرائيل، والتي يقودها بشكل أساسي بنيامين نتنياهو، من تغذية أجواء سمحت بصعود التيارات المتطرفة ودعمها وتوسعتها.

وتشهد مدينة القدس منذ بداية شهر رمضان، مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين والمستوطنين وقوات الاحتلال، في منطقة باب العامود، حيث يمنع الاحتلال المقدسيين من التجمع، وتصاعدت الأحداث لتشمل عدداً من المناطق في القدس. وتجددت المواجهات ليل السبت – الأحد، إثر قيام قوات الاحتلال بإخلاء ساحة باب العامود من الشبان الذين حضروا لأداء الصلاة فيها، حيث دارت مواجهات عنيفة في محيط باب العامود، وفي شارع السلطان سليمان وسوق المصرارة، بين قوات الاحتلال والمواطنين، كما دارت مواجهات عند المدخل الشمالي لبلدة الرام شمالي القدس، ما أوقع عدداً من الإصابات في صفوف الفلسطينيين. وعرضت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان»، أمس الأحد، فيديو أظهر شباباً يهوداً وهم يرجمون السيارات الفلسطينية بالحجارة.

كما أظهر إقامة هؤلاء حواجز على أحد الطرق المؤدية إلى القدس وتوقيف السيارات المارة والاعتداء على راكبيها في حال تبين أنهم فلسطينيون، وذلك في غياب الشرطة الإسرائيلية، رغم تعزيزها لعناصرها في مدينة القدس.

في غضون ذلك، تواصل تل أبيب سعيها للتهدئة والحؤول دون تفلت الأوضاع. وفي هذا الإطار، أكدت مصادر في حركة فتح - إقليم القدس، لـ«العربي الجديد»، صحة ما أوردته تقارير إسرائيلية عن اتصالات أجراها الجانب الإسرائيلي مع السلطات الفلسطينية في رام الله للوصول إلى تهدئة للأوضاع في القدس وتجنب التصعيد. وأشارت المصادر إلى أن الاتصالات جرت مع هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية برئاسة حسين الشيخ، موضحة أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس رفض التعاطي معها في هذه المرحلة. وفي ما يتعلق بالمطالب الفلسطينية للموافقة على التهدئة، أوضحت المصادر أن «المطلب الأساس يتلخص بالسماح بإجراء الانتخابات (الفلسطينية التشريعية والرئاسية) في القدس، وتأمين حرّية المرشحين، وعدم التعرض لهم، وقيامهم بدعايتهم الانتخابية دون عراقيل».

إلى ذلك، ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان»، أن إسرائيل توجهت إلى مجموعة من الجهات، من بينها الأردن، طالبة منها العمل على «تهدئة الخواطر» واستعادة الهدوء في القدس. ونوهت القناة إلى أن إسرائيل أوضحت للجهات التي تواصلت معها، أنها ملتزمة بضمان «حرية العبادة» للجميع في القدس. وفي سياق متصل، نقلت «كان» عن دبلوماسيين دوليين قولهم إن اتصالات مكثفة تجري مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، بهدف تهدئة الأوضاع ووقف التصعيد بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل. وبحسب القناة، فقد حذر الدبلوماسيون من انفجار مواجهة شاملة بين غزة وإسرائيل في حال فشلت هذه الاتصالات في وقف التصعيد.

ومن المفترض أن توجه فلسطين، اليوم الإثنين، ثلاث مذكرات احتجاجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، ورئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر (فيتنام)، ورئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتعلق بممارسات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته في القدس المحتلة. وقال المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، أمس، إن «تفاقم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، جاء نتيجة للسياسات والممارسات غير القانونية، التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال»، مشدداً على أن الحكومتين الأميركية والإسرائيلية والأحزاب المتطرفة هي التي صادرت حق الشعب الفلسطيني في الحرية والانفكاك عن الاحتلال، وحقّه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، محملاً إسرائيل والمجتمع الدولي المسؤولية والنتائج الوخيمة التي قد تتمخض في المستقبل عن هذه الأحداث.

وفي الوقت الذي شرعت فيه إسرائيل بتحركات دبلوماسية تهدف للدفع نحو التهدئة، اتهم معلقون في تل أبيب، حكومة بنيامين نتنياهو، بالسماح لمجموعات تشبه حركات النازية الجديدة بالعمل على إشعال المدينة.

وفي مقالين منفصلين نشرتهما «هآرتس» أمس، رأى كلّ من جدعون ليفي وإريس

عزّزت شرطة الاحتلال من تواجدها في البلدة القديمة (أحمد غرابلي/فرانس برس)

> مهدت البيئة السياسية في إسرائيل لصعود النازية الجديدة

لعال أن المجموعات اليهودية التي أشعلت الأحداث في القدس تتبنى أفكاراً تشبه الأفكار التي تتبناها الحركات التي تمثل النازية الجديدة في أوروبا. وحمّلت لعال نتنياهو مسؤولية مباشرة عن توفير البيئة السياسية التي سمحت بصعود المجموعات اليهودية المتطرفة، وتمكينها من العمل على هذا النحو.

من جهته، لفت ليفي إلى أن أحد أهم المصادر التي تمهد الطريق أمام صعود النازية الجديدة في إسرائيل، هو التحول إلى توجهات أتباع التيار الديني الحريدي، الذين باتوا ينضمون إلى الحركة «الكهانية» ويشاركون في أنشطتها، وضمن ذلك المسيرة التي نظمتها حركة «لاهافا» الكهانية في القدس المحتلة ليل الجمعة - السبت. ونوّه ليفي إلى أن انضمام الحريديم إلى دائرة العمل المعادي للفلسطينيين، يجعلهم أكثر خطورة من التنظيمات الإرهابية القائمة، مثل «لافيمليا» و«فتية التلال»، مشيراً إلى أن الدعم الذي بات يمنحه الحريديم لتحالف الحركة الكهانية والصهيونية الدينية، يمكن أن يحول هذا التحالف إلى نسخة أخرى من حزب «البديل» اليميني المتطرف في ألمانيا.

وفي السياق، ألمح رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليؤون، الذي ينتمي إلى حزب الليكود، إلى دور الشرطة الإسرائيلية في السماح لعناصر التنظيمات الإرهابية اليهودية بالاعتداء في القدس. وفي مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، قال ليؤون إنه عارض السماح لمنظمة «لاهافا» الإرهابية اليهودية بتنظيم مسيرتها في القدس المحتلة، إلا أن شرطة الاحتلال أصرت على أن هذه المسيرة «قانونية».

بدوره، حمّل الجنرال غيورا آيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، اليهود في القدس المحتلة، المسؤولية عن إشعال الأوضاع في المدينة. ودعا آيلاند، في مقابلة أجراها أمس مع إذاعة جيش الاحتلال، حكومة نتنياهو لاتخاذ إجراءات أكثر حزماً تجاه المجموعات اليهودية لضمان استعادة اليهود.

من جهته، حذر يوآف ليمور، المعلق العسكري لصحيفة «يسرائيل هيوم»، من أن المعضلة التي تواجهها إسرائيل في القدس تتمثل في أنه لا يوجد سبب محدد يمكن أن يعزى إليه تفجر الأحداث في المدينة، ما يجعل تل أبيب عاجزة عن السيطرة على الأوضاع هناك عبر استخدام خطوات محددة. ولفت ليمور إلى أن استمرار التصعيد يمكن أن يفضي إلى إشعال ليس فقط في الأراضي المحتلة، بل العالم الإسلامي بأسره، مشددا على أنه ليس من مصلحة إسرائيل أن يتم طرح الأحداث في القدس على أنها جزء من «حرب دينية». يذكر أن منظمة «لاهافا» الإرهابية اليهودية صعّدت أمس من وتيرة استفزازاتها ضد الفلسطينيين، مؤكدة عزمها تنظيم مناورات (أمس) في كافة أنحاء القدس.

وفي سياق داخلي إسرائيلي، أثرت أحداث القدس والتصعيد مع غزة على تماسك معسكر اليمين الإسرائيلي المؤيد لبقاء نتنياهو في الحكم. ووجه زعيم تحالف الصهيونية الدينية والحركة الكهانية، بتسلال سموتريتش، انتقادات حادة إلى نتنياهو في أعقاب دعوته «جميع الأطراف لتهدئة الخواطر»، مستهجنا أن تشمل دعوة نتنياهو اليهود. وعلق سموتريتش، الذي يعد أحد أبرز حلفاء نتنياهو، على هذه الدعوة، معتبراً أن «الدعوات التي تنطلق لإزاحة نتنياهو قد تكون محقة». وعلى صعيد التطورات في قطاع غزة، فقد شدد رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال، أفيف كوخافي، خلال لقائه بقادة المستوطنين في محيط القطاع، أمس، على أنه أصدر أوامر بمواصلة الاستعداد لتواصل التصعيد واندلاع معركة مع الفصائل الفلسطينية، مستدركا بأنه لا يوجد لدى إسرائيل مصلحة في التصعيد.